مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية
المجلد 06/ العدد: 01 (2022)
ص ص. 210- 236

حق عودة اللاجئين الفلسطينيين و صفقة القرن

The right of return of Palestinian refugees and the deal of the century

دواودي منصورية، جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم- الجزائر
Mansouriadouaoudi2013@gmail.com
خضراوي عقبة، جامعة الجزائر (1)- الجزائر، okbakhadraoui2@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/16 تاريخ القبول: 2022/05/19 تاريخ النشر: 2022/06/01

الملخص:

شكلت مسألة حل قضية اللاجئين الفلسطينيين أحد أعقد المسائل في المفاوضات بين السلطات الفلسطينية والكيان الصهيوني منذ انطلاقتها مطلع تسعينيات القرن الماضي بحيث يطالب الفلسطينيون بعودة اللاجئين إلى الأماكن التي طردوا منها سواء في حرب 1948 أو حرب 1967 في المقابل يرفض الصهاينة أية عودة للاجئين وتعتبر عودتهم نهاية عملية للطابع الصهيوني للدولة ومطلبا يهدف إلى تدمير الكيان الصهيوني داخليا عن طريق قلب المعادلة ديمغرافيا لصالح الفلسطينيين.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الخطة الأمريكية الإسرائيلية التي جاءت بصورة أمريكية وفكر إسرائيلي يهودي محض رسمت في الاتفاقية المزعومة لمحاولة إيجاد السلام بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي اصطلح عليها "صفقة القرن" التي تعتبر فرصة لإسرائيل وأمريكا لحسم القضايا العالقة في المفاوضات "قضايا الحل النهائي" لصالح المشروع (الإسرائيلي)، تمهيدًا لتمرير "الحل الإقليمي" وتطبيع علاقات (إسرائيل) مع الدول العربية من أجل تحقيق أطماع سياسية و اقتصادية على وجه الخصوص.

الكلمات المفتاحية: اللاجئ الفلسطيني، حق العودة، الكيان الصهيوني، الإدارة الأمريكية، صفقة القرن.

Abstract:

The issue of resolving the Palestinian refugee issue has constituted one of the most complex issues in the negotiations between the Palestinian authorities and the Zionist entity since its inception in the early 1990s. The Palestinians demand the return of the refugees to the places from which they were expelled, whether in the 1948 or 1967 war. On the other hand, the Zionists reject any return of refugees and consider their return the end of a process The Zionist character of the state and a demand that aims to destroy the Zionist entity internally by turning the equation demographically in favor of the Palestinians.

This study aims to shed light on the American-Israeli plan, which came in an American image and a purely Israeli-Jewish thought drawn in the alleged agreement to try to find peace between the Palestinians and the Israeli occupation, termed the "deal of the century," which is an opportunity for Israel and America to resolve outstanding issues in the negotiations, "the issues of the final solution." In favor of the (Israeli) project, as a prelude to passing a "regional solution" and normalizing (Israel's) relations with Arab countries in order to achieve political and economic ambitions in particular.

Keywords: the Palestinian refugee, the right of return, the Zionist entity, the American administration, the deal of the century

مقدمة

عمل الكيان الصهيوني منذ أن احتل الأراضي الفلسطينية على تهجير سُكانها الأصليين وإخراجهم من ديارهم ليصبحوا لاجئين في مناطق ودول أخرى بعدما كانوا في وطنهم أحرارا لتظهر من ذلك الحين قضية اللاجئين الفلسطينيين، وبمعنى آخر فإن اللاجئين الفلسطينيين هم الفلسطينيون الذين هَاجروا وهُجروا بالقُوة من فلسطين بفعل العمليات الإرهابية لميليشيات صهيونية خلال سنوات 1947، 1948 و1949 ولاحقًا خلال الحرب العربية الإسرائيلية 1948/ 1949 والحروب اللاحقة ونسل أولئك الفلسطينيين.

في سنة 2018 عادت مسألة اللاجئين الفلسطينيين إلى الساحة الدولية بقوة من خلال اتفاق الفلسطينيين على تنظيم مسيرات العودة الفلسطينية في قطاع غزة منذ أواخر شهر مارس 2018 والتي تعتمد بشكل أساسي على المُقاومة الشعبية السِلمية لانتزاع الحقوق وعلى رأسها حق العودة الذي تآمر الكيان الصهيوني وحلفاؤه من أجل العمل على إسقاطه وقد تم تشكيل اللجنة التنسيقية الدولية لمسيرة العودة الكبرى، وعاد الحديث بقوة عن هذا الموضوع الذي يشكل خطر على الصهاينة ومُستقبلهم في المنطقة، وتعتبر مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من أقدم مشكلات اللاجئين في العالم التي بقيت بدون حل، وما زاد من أهمية هذا الموضوع ارتباطه بعدة مسائل ذات أبعاد سياسية وقانونية وتميزه عن غيره من قضايا بقية اللاجئين بعد صدور القرار رقم 181 للأمم المتحدة الذي يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين، واحتلال مسألة حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة مكاناً استراتيجياً في القضية الفلسطينية وذلك بعد صدور القرار الأممي رقم 194 حيث تشكل المِحور الأساسي للصراع العربي الإسرائيلي الذي استمر لمدة أكثر من نصف قرن من الزمن خاصة وأنه يشكل أخطر الصراعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين.

يواصل الكيان الصهيوني دون كلل أو ملل التضييق على اللاجئين الفلسطينيين محاولة منه انتزاع حق العودة منهم لتلتحق به الإدارة الأمريكية ضمن خطة الرئيس الأمريكي

"دونالد ترامب" التي يصطلح عليها "صفقة القرن" وتُحاول بكل الطرق إضاعة حقهم في العودة للوطن الذي بات حلما مزعجا للصهاينة ويشكل عبئا ثقيلا عليهم.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية دراسة قضية حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم بعد أن تم تهجيرهم بالقُوة من أراضيهم بفعل الاضطهاد الذي تعرضوا له من طرف العمليات الإرهابية التي قامت بها قوات الكيان الصهيوني الغاصب، في معرفة مفهوم اللاجئ الفلسطيني، والوقوف على الإطار القانوني للحق في العودة وفقا لأحكام القانون الدولي للاجئين حيث يعتبر من بين الحلول الدائمة التي يلجأ إليها المجتمع الدولي لحماية حقوق اللاجئين، إضافة إلى معرفة مضمون "صفقة القرن" التي ارتبطت بالرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) وهي بمثابة مخطط أمريكي – إسرائيلي هدفه القضاء على القضية الفلسطينية.

إشكالية الدراسة: سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: **ما** مدى تأثير صفقة القرن على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى بلدهم؟

منهج البحث: للإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج الذي يتطلبه موضوع الدراسة وهو المنهج التحليلي الوصفي وذلك بسبب حاجتنا إلى تحليل نصوص بعض الاتفاقيات الدولية والقرارات الأممية ذات الصلة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة.

تقسيمات الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على الخطة التالية:

المحور الأول: مفهوم اللاجئ الفلسطيني وحق العودة

المحور الثاني: مفهوم صفقة القرن

المحور الثالث: حق عودة اللاجئين الفلسطينيين في صفقة القرن

المحور الأول: مفهوم اللاجئ الفلسطيني والحق في العودة

اختلف تعريف اللاجئ الفلسطيني من منظمة لأخرى لذلك سوف نتطرق لتعريفه القانوني من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وسنتطرق للتعريف المقدم خلال الجلسة الأولى لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين (آيار 1992).

أولاً: مفهوم اللاجئ الفلسطيني

1. تعريف اللاجئ الفلسطيني حسب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

قامت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى[1] بوضع تعريف للاجئ الفلسطيني يميزه عن غيره من اللاجئين[2] المتواجدين في مختلف أنحاء العالم والذين يحملون جنسيات مختلفة، وينص على أن اللاجئ الفلسطيني :(هو الشخص الذي كان مسكنه الطبيعي فلسطين لمدة عامين على الأقل بين 1946/06/01 إلى 1948/05/15 والذي فقد نتيجة حرب عام 1948 مسكنه ووسائل معيشته ولجأ إلى إحدى الدول حيث تقدم الوكالة مساعداتها)[3].

فاللاجئين الفلسطينيين الذين هجِروا من بلدهم على إثر حرب عام 1948 يستأثرون بوضع خاص حيث أنشئت لهم منظمة خاصة لإغاثتهم وهي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى[4].

يتضح أن هذا التعريف يشوبه النقص إذا ما قارناه بتعريف اللاجئ الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة باللاجئين لأنه جعل من الحرب العربية الإسرائيلية الأولى لعام 1948 معيار أو سبب أساسي ووحيد لحالة اللجوء الفلسطيني وهذا غير صحيح نظرا لوجود أسباب أخرى دفعت الفلسطينيين إلى مغادرة بلدهم الأصل وطلب اللجوء إلى دول أخرى مثل قصف جيش الكيان الصهيوني للمدنيين الفلسطينيين بشكل

متعمد، إضافة إلى عمليات الإبادة المنظمة من خلال المذابح في حق الفلسطينيين (مجازر صبرا وشتيلة)[5].

كما تم التوسع في تعريف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى للاجئين لأغراض عملية فقط ولم يكن هدفها من هذا التعريف تحديد من هو اللاجئ بقدر ما كان الهدف منه تعريف من هو الشخص المؤهل أو الذي يحق له الاستفادة من مساعدة وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، وتعتبر هذه الفئات بأنها جديرة بالحصول على خدماتها وهي كالآتي:

- ذُريات لاجئي فلسطين (الآباء) المولودين بعد 14 آيار 1948.
- فئات غير اللاجئين المحرومين وذرياتهم الذين فقدوا مصدر رزقهم كنتيجة للصِراع العربي الإسرائيلي (1947-1948).
- اللاجئين الاقتصاديين تشمل هذه الفئة.
- قريبو الحُدود في الضفة الغربية.
- فقراء القُدس في الضفة الغربية.
- فقراء غـزة في غـزة.
- أفراد القبائل البدوية والقبائل شبه البدوية[6].

2. التعريف الفلسطيني المقدم خلال الجلسة الأولى لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين (آيار 1992)

قدم رئيس جلسة الجانب الفلسطيني الوفد الفلسطيني الأردني المشترك خلال الجلسة الأولى لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين في آيار 1992 تعريفا للاجئين الفلسطينيين:(اللاجئين الفلسطينيين هم كل الفلسطينيين وذريتهم الذين طردوا من أو أجبروا على ترك بيوتهم في الفترة بين تشرين الثاني عام 1947 وكانون الثاني 1949 من المنطقة الخاضعة لسيطرة إسرائيل في كانون الثاني 1949).

مما لا يلاحظ على هذا التعريف أنه لا ينطبق على سكان المخيمات فقط وبالتأكيد هو ليس حكرًا على اللاجئين المسجلين رسمياً في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى خصوصاً وأنّ هذه الأخيرة لم تمارس السلطة إلا على جزء بسيط من مشكلة اللاجئين الكلية، كما أنه لا يشمل المهاجرين الذين غادروا فلسطين قبل عام 1947 لكنه يشمل كل الأشخاص النازحين في عام 1967 وبعده، هذا بالإضافة لسكان القرى الحدودية في الضفة الغربية الذين فقدوا أراضيهم الزراعية في حرب 1948 وبالتالي فقدوا مصدر رزقهم لكن لم يتركوا قراهم، وسكان مخيمات اللاجئين في قطاع غزة الذين إما تم إعادة توطينهم في رفح في الجانب المصري من الحدود أو وجدوا أنفسهم منفصلين عن عائلاتهم وأقربائهم نتيجةً لتعيين الحدود الذي تم بعد اتفاقيات كامب ديفيد بين الكيان الصهيوني ومصر[7]، دون أن ننسى البدو الفلسطينيين الذين أخرجوا بالقوة من أراضي الرعي الخاصة بهم الموجودة داخل الكيان الصهيوني بالإضافة إلى هؤلاء الذين تم إقناعهم بترك الضفة الغربية للإقامة مرة أخرى في الأردن).

بالرغم من عدم اعتبار هذه الفئات المذكورة أعلاه لاجئين بالمعنى التكتيكي مثل النازحين أو سكان القرى الحدودية إلا أنهم عايشوا نفس الظروف الصعبة والمصير الذي واجه معظم الذين تم تصنيفهم ضمن الفئات الأولى من اللاجئين؛ فإذا تم النظر إلى جوهر وأساس وضعهم لتبين أنهم مسلوبوا الأرض ويعانون من النُكران الصهيوني لحقهم في الرجوع إلى بلدهم[8].

ثانيا: الحق في العودة

1- الأساس القانوني لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة

يستند حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى القرار رقم 194 الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة بتاريخ 1948/12/11، والذي ينص على إنشاء لجنة توفيق تابعة لهيئة الأمم المتحدة وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم وتقرير حق

اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل، ومن بين الحقوق المترتبة على هذا القرار الأممي وفقا للمادة 11 ما يلي:

أ. حق العودة إلى الأماكن التي أجبروا على مغادرتها

يشمل اللاجئين المُهجرين إلى خارج فلسطين أو أولئك الذين أرغموا على اللجوء إلى مناطق أخرى داخل الأراضي المحتلة في عام 1948 أو إلى الضِفة الغربية وقطاع غزة وهي المناطق التي لم يشملها الاحتلال في عام 1948 [9].

ب. حق استعادة الممتلكات أو الملكيات الخاصة بلاجئي عام 1948 العائدين إلى ديارهم أي بيوتهم

تكتسب استعادة الممتلكات باعتبارها جزء من الحل كما ينص القانون الدولي أهمية في الممارسة الحالية للدول، ويشمل قانون اللاجئ حق استعادة الممتلكات ضمن حق اللاجئ المطلق بالعودة إلى الوطن الأصل وتحديدا إلى ديارهم وبيوتهم واستعادة ممتلكاتهم التي فقدوها أثناء تهجيرهم وتعويضهم عن سنوات فقدانها[10].

تم تأكيد حق اللاجئين الفلسطينيين في استعادة ممتلكاتهم في وقت عمل سكرتارية الأمم المتحدة في آذار 1950 بتوضيح أن هذا الحق "العودة إلى بيوتهم" وجددت الجمعية العامة التأكيد على هذا الحق في قرار صدر عام 1974 يشير إلى أن "حقوق الفلسطينيين غير قابلة للتصرف".

ت. حق التعويض

يقصد به منح تعويض للاجئين الفلسطينيين في خسارة الأملاك الخاصة أو المفقودين أو المصابين ويشمل فئتين من اللاجئين.

أ- الفئة التي تقرر العودة حيث يحق لها الحصول على تعويض كامل عن فقدان الأملاك الخاصة التي تعرضت للتميز أو للتلف.

ب- الفئة التي قد تختار طوعا عدم ممارسة حق العودة إلى ديارها واستعادة أملاكها ويحق لهذه الفئة الحصول على تعويض كامل عن كل أملاكها سواء أصابها التلف والتدمير أم لا.

مع تزايد الحديث في الفترة الأخيرة عن حق اللاجئين الفلسطينيين في التعويض، ركز الكيان الصهيوني هو الآخر على هذا الحق ولكن على أساس تبادلي أي« تعويض اللاجئين الذين تركوا ديارهم في فلسطين مقابل تعويض اليهود العرب عن قيمة ممتلكاتهم في الدول العربية» ويُمثل حق التعويض بلا شك إقرارا ممن يقبل التعويض بإسقاط الحق التاريخي والقانوني سواء من جانبهم أو أبنائهم من بعدهم في المطالبة بالعودة، كما يرتبط حق التعويض في التصور الصهيوني بمفهوم إنهاء شكل المخيمات وتوطين اللاجئين الفلسطينيين خاصةً في الدول الطوق العربي التي تحمل إمكانات في المستقبل لتلقى موجات نزوح فلسطينية جديدة[11].

1.مدى إمكانية عدم سقوط حق العودة بالتقادم

حق العودة لا يسقط بتقادم الزمن لأنه حق فردي يعني كل لاجئ تم طرده بمفرده وحق جماعي يتعلق بشعب طرد من أرضه، وقد اكتسب هذا الحق قوة معنوية وعرفية على مدى سنوات الأزمة التي ما تزال قائمة إلى يومنا هذا دون التوصل إلى حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث واظبت الجمعية العامة للأمم المتحدة على التأكيد على هذا الحق بعد السنوات التي تلت صدور القرار رقم 134، حتى أصبح جزء لا يتجزأ من القانون الدولي[12] خاصة عندما صارت القضية الفلسطينية تطرح في الأمم المتحدة تحت بند «حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره» وذلك ابتداءً من عام 1974 عندما أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 3236 الذي أكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في أرضهِ فلسطين وحقه في الاستقلال والسيادة.

وفي تشرين الثاني لعام 1975 أصدرت الجمعية العامة القرار رقم 3376 الذي أنشأ اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف[9] بحيث أكدت هذه اللجنة في تقاريرها على ربط حق العودة بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وورد في أحد التقارير أن «الحقوق الغير قابلة للتصرف للشعب الفلسطيني لا يمكن أن تمارس إلا في فلسطين»، وأنّ «ممارسة الحق الفردي للفلسطيني في العودة إلى بلده الأصلي شرطا لابد منه لممارسة هذا الشعب حقوقه في تقرير مصيره والاستقلال والسيادة القومية».

ثالثا: حق العودة في القانون الدولي

تبذل المنظمات الدولية الخاصة باللاجئين كل جهودها من أجل إيجاد حل دائم لمشكل اللجوء والمتمثل في العودة الطوعية إلى الوطن أو الاندماج المحلي في دولة الملجأ أو في حالة عدم إمكانية ذلك تقوم بمساعدتهم من أجل إعادة التوطين في بلد ثالث وتعتبر العودة الطوعية إلى البلد الأصل الحل الدائم الأمثل لمشكلة اللجوء ويقصد بها:(إعادة اللاجئ إلى بلده الأصل دون إكراه مع ضمان حماية حقوقه وعدم المساس بسلامته وكرامته الإنسانية في بلده)، وقد تخلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين[13] عن تطوير معايير قانونية للاجئين الفلسطينيين، وهذا نتيجة الإهمال لقضيتهم في جميع المحاور السياسية التي تعاملت مع القضية والاهتمام بجوانب أخرى[14]، ومع هذا التوقف في وضع تنظيمات حديثة لهذه القضية لم يجد فقهاء القانون الدولي أمامهم سوى التعامل مع هذه القضية من منظور القانون الدولي العرفي للاجئين[15]؛ الذي يعتبر ضعيفا مقارنة بغيره من القواعد الدولية العرفية نتيجة أن القانون الدولي العرفي لم يجد حيزا قانونيا واسعا في خضم القوانين الدولية الحديثة من خلال وجود قواعد قانونية عرفية يمكن تطبيقها على القضايا الدولية الخاصة باللاجئين.

يستند حق العودة إلى قوانين حقوق الإنسان الدولية والتي تشمل المُعاهدات الدولية ذات الصِلة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمُعاهدات الدولية للحقوق

المدنية والسياسية والتي تؤكد جميعًا على حق اللاجئين المطلق بالعودة واستعادة الممتلكات والتعويض وتدين الاقتلاع والطرد القسري، كما يؤكد القانون الدولي الإنساني على حق العودة لجميع المُهجرين إلى ديارهم بصرف النظر عن أولئك الذين هُجِروا في فترة صراع أو حرب فاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 لا تخلوا من الأحكام التي تكفل حماية الأشخاص المُبعدين والمَطرُودين في العودة إلى ديارهم.[16]

إن الحق في العودة في القانون الدولي هو حق فردي في الأساس ولكن يصبح حق جماعي عندما يرتبط بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، إذ لا يُمكن لعدد كبير من اللاجئين أن يمارس حقه في تقرير مصيره من دون ممارسة حقه الجماعي في العودة[13] وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى الأهمية الاستثنائية التي يكتسبها قرار الجمعية العامة (1974/3236) الذي ربط ارتباطًا وثيقًا بين حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين، وحق العودة، الذي اعتبره من نوع الحقوق غير قابلة للتصرف.

فحق العودة في القانون الدولي المعاصر يشمل جميع ضحايا الإبعاد القسري عن الوطن وقد اعترف القانون الدولي بحق العودة خاصة فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين لذلك أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم 194 بتاريخ 1948/12/11 الذي ينص على وجوب السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم ويعتبر بذلك أهم قرار أممي يتطرق لقضية اللاجئين الفلسطينيين بحيث يمثل القانون الدولي الذي طرح هذه المشكلة ووسائل حلها.

المحور الثاني: مفهوم صفقة القرن

صفقة القرن هي مقترح أمريكي إسرائيلي وضعه الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" وسوق له صهره "كوشنير" بهدف إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي ومشروع الدولتين

وبالتالي القضاء نهائيا على القضية الفلسطينية وتكريس حق الاحتلال والاعتداء وشرعنته بقانون حق القوة[17].

أولا: تعريف صفقة القرن

يطلق على الخطة رسميا اسم "سلام من أجل الازدهار لكنها عرفت باسم " صفقة القرن" وتتكون من 181 صفحة و 22 فصلا بالإضافة إلى ملاحق وخرائط تتناول كل التفاصيل عكف على صياغتها من سماهم عزمي بشارة " عصابة الأربعة "وهم: "جاريد كوشنير" صهر ترامب؛ "جيسون جرينبلات" المسؤول القانوني في إمبراطوريته التجارية وأحد المقربين منه؛ "ديفيد فريدمان" السفير الأمريكي في إسرائيل؛ "آفي بيركوفيتش" خليفة قرينبلات في إدارة "دونالد ترامب" وما يلاحظ على هذه الشخصيات أنها يهودية كلها في حين غيب الطرف الفلسطيني فيها وهذا بمثابة صك اعتراف بالسياسة الاستقوائية الاستئصالية الظالمة التي ينتهجها الكيان الصهيوني على الأراضي الفلسطينية في السنوات الأخيرة[18].

بعد فوز "دونالد ترامب" بمنصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ 20 يناير2017 أعلن عن رغبته في تجسيد السلام بين فلسطين والكيان الصهيوني حيث أنه خلال حملته الانتخابية بتاريخ 22 نوفمبر 2016 صرح أنه يود أن تنجح إدارته في التوصل إلى اتفاق سلام في الشرق الأوسط، مضيفاً في مقابلة أجراها مع صحيفة نيويورك تايمز "أحب أن أكون الشخص الذي يحقق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، سيكون هذا انجازاً عظيماً" حيث أشار المحللون إلى أن صفقة القرن هي صفقة غامضة لازالت لم تُعرف ملامحها بعد، وأنّ الصفقة تشمل الكيان الصهيوني وفلسطين والأردن ومصر، فهذه الصفقة تتضمن اقتراح بإقامة دولة فلسطين في جزء من سيناء، وهي عبارة عن تسوية وتهدئة مرحلية وليست حلاً للصراع القائم بين الطرف الإسرائيلي والفلسطيني،

تشمل في ثناياها حلاً إقليمياً شاملاً لمنطقة الشرق الأوسط ككل وليس حلاً للصراع الصهيوني الفلسطيني فقط[19].

إن تعريف "صفقة القرن" يشكل تعريفًا صادقًا عما يرجوه الساعون إلى حل هذه القضية المعقدة والملتهبة، مما يدل بشكل واضح على عقلية تاجر العقارات والمضارب المالي التي طغت على العالم فأصبحت الحلول والتسويات صفقات الشاري فيها هو الرابح والبائع مرغما هو الخاسر وهذه الصفقة اكتملت خيوطها وأخذت تسارع الخطى في سباق مع الزمن وبرزت معالمها الواضحة الآن في زمن الخسائر العظمى لأمريكا والصهاينة وصنائعهما ومن دار في فلكهما السياسي وذلك أمام محور المقاومة المتزايد قوة وعزما لتحرير الأرض ودحر الاعتداء أو العدو[20].

صفقة القرن أو ما يصطلح عليها خطة الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب" للسلام هو اقتراح أو خطة سلام تهدف إلى حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، أعدها رئيس الولايات المتحدة "دونالد ترامب" وتشمل الخطة إنشاء صندوق استثمار عالمي لدعم اقتصاد الفلسطينيين والدول العربية المجاورة، وكان من المتوقع أن يطرحها "جاريد كوشنر" صهر "دونالد ترامب" خلال مؤتمر في البحرين الذي عقد يومي 25 و26 جوان 2019 منذ صباح يوم إعلانها أبدى الفلسطينيون غضبهم الكبير ورفضهم القاطع لبنود وحيثيات صفقة القرن خارجين في مسيرات تنديدية رافضة لها.

دعا الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" كل من رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" ومنافسه "بيني غانتز" في 2020/01/28 ولم يستدعي أي مسؤول فلسطيني إلى واشنطن لإطلاق خطته للسلام من أجل حل الصراع القائم منذ عقود؛ حيث اجتمع بهما من أجل مناقشات منفصلة بشأن صفقة القرن؛ فيما بعد أعلن الرئيس "دونالد ترامب" خطة السلام بين الصهاينة والفلسطينيين المعروفة بـ"صفقة القرن" بحضور رئيس

الوزراء الإسرائيلي" بنيامين نتنياهو" الذي أكد بدوره أن الخطة تقدم "طريقا واقعيا" لتحقيق سلام دائم في المنطقة[21].

ثانيا: أهم بنود صفقة القرن والموقف الإسرائيلي

1.الاتفاق

جاء في الاتفاق أنه يتم توقيع اتفاق ثلاثي بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير وحماس وتقام دولة فلسطينية يطلق عليها "فلسطين الجديدة" على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة من دون المستوطنات اليهودية القائمة.

2.إخلاء الأرض

الكتل الاستيطانية تبقى كما هي بيد إسرائيل وستنظم إليها المستوطنات المعزولة.

3. القدس

يبقى القدس الشريف مشتركا بين الصهاينة وفلسطين أي لن يقسم وينقل السكان العرب ليصبحوا سكانا في فلسطين الجديدة وليس إسرائيليين– بلدية القدس تكون شاملة ومسؤولة عن جميع أراضي القدس باستثناء التعليم الذي تتولاه فلسطين الجديدة وهي التي ستدفع لبلدية القدس اليهودية ضرائب كما أنه لن يسمح للعرب شراء منازل يهودية ولن يتم ضم مناطق إضافية إلى القدس وستبقى الأماكن المقدسة كما هي اليوم[22].

4.غزة

حسب الصفقة ستقوم مصر بمنح أراضي جديدة لفلسطين لغرض إقامة مطار ومصانع وللتبادل التجاري والزراعة من دون السماح للفلسطينيين بالسكن فيها يتفق على حجم الأراضي وثمنها بين الأطراف بوساطة الدول المؤيدة ويشق طريق بين غزة والضفة الغربية ويسمح بإقامة ناقل للمياه المعالجة تحت أراض بين غزة والضفة الغربية.

5.الدول المؤيدة

هي الدول التي وافقت أن تساعد في تنفيذ الاتفاق ورعايته اقتصاديا وهي الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي ودول الخليج المنتجة للنفط ولهذه الغاية سيتم رصد مبلغ 30 مليار دولار على مدى خمس سنوات لمشاريع تخص فلسطين الجديدة.

6. توزيع المساهمات بين الدول الداعمة

تتحصل الولايات المتحدة الأمريكية على نسبة 20% ، الاتحاد الأوروبي 10%، دول الخليج المنتجة للنفط 70% وتوزع النسب بين الدول العربية بحسب إمكانياتها النفطية.

7.الجيش

يمنع على فلسطين الجديدة أن يكون لها جيش والسِلاح الوحيد المسموح به هو سلاح الشرطة وسيتم توقيع اتفاق بين الكيان الصهيوني وفلسطين الجديدة على أن يتولى الصهاينة الدفاع عنها من أي عدوان خارجي بشرط أن تدفع الدولة الجديدة لهم ثمن الحماية ويتم التفاوض بينهم وبين الدول العربية على قيمة ما سيدفعه العرب للجيش الإسرائيلي ثمنا للحماية[23].

نصت صفقة القرن على وجود مرحلة انتقالية من أربعة أعوام وذلك انتظاراً لمتغيرات سياسية ستدفع السلطة الفلسطينية إلى التخلي عن موقفها الرافض للخطة حاليا، وإعلان سيطرة الصهاينة على 30% من الضفة الغربية ضمن المناطق التي تعرف باسم "ج"، وفق تصنيفات اتفاق" أوسلو" المبرم عام 1993 [24] وستبقى مدينة القدس موحدة تحت السيادة الصهيونية الكاملة بضم جميع مستوطنات الضفة الغربية التي يزيد عددها عن 100 مستوطنة بهدف منع عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضي فلسطين المحتلة، وتعتبر هذه الخطة "الاقتراح الأكثر سخاء" الذي تمَّ تقديمه إلى الصهاينة، كما أنها تتضمن كذلك إقامة "دولة فلسطينية رمزية" لا يمكن لأي زعيم فلسطيني أن يقبله[25].

المحور الثالث: حق عودة اللاجئين الفلسطينيين في صفقة القرن

تعتبر صفقة القرن من أخطر السياسات التي عرفتها القضية الفلسطينية بصفة عامة وقضية اللاجئين الفلسطينيين بصفة خاصة وذلك من خلال الخطة التي أرادت من ورائها تصفية قضية اللاجئ الفلسطيني نهائيًا.

أولا: طلبات العودة ضمن صفقة القرن

تضع صفقة القرن ثلاثة معايير من أجل أن يحصل اللاجئون الفلسطينيون على إقامة دائمة وهي الدمج في الدولة الفلسطينية وهو أمر يخضع لعدة قيود، والاندماج في دول مضيفة وأن تعمل دول منظمة التعاون الإسلامي على قبول خمسة آلاف لاجئ سنويا لمدة عشر(10) سنوات.

تقضي الصفقة بمبدأ تقديم تعويضات مالية للدولة الفلسطينية واللاجئين أنفسهم، وتعتبر أن اللاجئين سواء داخل فلسطين أو من سيتم إعادة توطينهم سيكونون من بين المستفيدين مباشرة من حزمة الدعم المالي.

بحيث ربطت الوثيقة بين عودة اللاجئين والترتيبات الأمنية المشتركة وأقرت بأن حقوق اللاجئين بالهجرة إلى دولة فلسطين ستكون مقيدة وفق الترتيبات الأمنية المتفق عليها، كما أن وتيرة حركة اللاجئين من خارج قطاع غزة والضفة الغربية إلى دولة فلسطين ستحدده الأطراف المختلفة وفق عوامل مختلفة من بينها الوضع الاقتصادي[26].

تجدر الملاحظة إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بلغ 15.5 مليون لاجئ موزعين على مجموعة من المناطق، أهمها الضفة الغربية، قطاع غزة، الأردن، لبنان وسوريا، بحيث تقدم الوكالة مجموعة من الخدمات الأساسية للاجئين تتعلق بالرعاية الصحية، التعليم، شبكة أمان اجتماعية ودعم البنية التحتية في المخيمات الفلسطينية[27].

وجاء في الخطة ما نصه: "وتزعم الخطة الأمريكية في بند لاحق، بأن تعريف وكالة "الأونروا" متعدد الأجيال لمن يعد لاجئ ولكن لا ينبغي أو يجوز تفسيرها على أنها قبول من قبل الولايات المتحدة بأنه في حالة عدم وجود اتفاق سلام إسرائيلي فلسطيني، يجب تحديد وضع اللاجئ بالرجوع إلى هذا التعريف، بما في ذلك الأساس متعدد الأجيال والدائم" أدى إلى تفاقم أزمة اللاجئين" ما يعني تعديلاً بتعريف الوكالة بشكل ينزع صفة لاجئ عن الأجيال التي ولدت بعد نكبة عام 1948 وحصر صفة لاجئين بمن عايشوا أحداث النكبة، وتتابع في بندها، "لن يكون الأفراد الذين استقروا بالفعل في مكان دائم مؤهلين لإعادة التوطين، وسيكونون مؤهلين فقط للحصول على تعويض".

ثانيا: بعض القيود على اللاجئين الراغبين بالعيش في "دولة فلسطين" المفترضة

طرحت الصفقة خيارات للاجئين الفلسطينيين منها "الاستيعاب في دولة فلسطين" وهي الدويلة التي نشر الرئيس الأمريكي خارطتها خلال إعلانه عن خطته.

- لإدارة الصهيونية هي من تحدد من يعيش في دولة فلسطين الجديدة المزعومة ضمن صفقة القرن وذلك لاعتبارات أمنية ومن لا يسمح له بالعيش فيها لن يتمكن حتى من زيارتها حسب بنود الصفقة لذلك فإن صفقة القرن هي من أخطر الخطط التي صنعتها الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني وطبعت لها بعض الدول العربية للأسف والتي تهدف بالأساس على القضاء على الدولة الفلسطينية .

- يتم الاتفاق أيضاً على معدل حركة اللاجئين من خارج غزة والضفة الغربية إلى دولة فلسطين من قبل الطرفين وفق ما جاء في النص، وذلك بمراعاة عوامل مختلفة بما في ذلك القوى الاقتصادية وهياكل الحوافز بحيث لا يتجاوز معدل الدخول بشكل يؤثر على تطوير البنية التحتية واقتصاد دولة فلسطين، أو تزيد من المخاطر الأمنية على دولة إسرائيل".

وبالتالي كإجراء أخير للقضاء على قضية اللاجئين الفلسطينيين أصحاب الأرض ومواطنيها الأصليين سيفضي توقيع اتفاق "السلام الفلسطيني- الإسرائيلي" وفق الخطة إلى تفكيك جميع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وبناء مساكن دائمة إضافة إلى إنهاء وضع اللاجئ المتعارف عليه و إنهاء عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتحويل مسؤولياتها إلى الحكومات المعنية، وبالتالي استبدال مخيمات اللاجئين في "دولة فلسطين" المفترضة واستبدالها بتطويرات سكنية جديدة في تلك الدولة.

ثالثا: الترغيب بالمكاسب الاقتصادية ومسألة التعويض في صفقة القرن

1.الترغيب بالمكاسب الاقتصادية

من أجل إنجاح خطة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" ونيلها لموافقة الطرف الفلسطيني عمدت الإدارة الأمريكية لإتباع خطة ترغيبية بـ"المكاسب الاقتصادية" تقضي عن أثر الأموال والمساعدات وجدواها الاقتصادية والاجتماعية لدولة فلسطين المفترضة ضمن الصفقة، وعلى اللاجئين أنفسهم دون أن يحصلوا عليها من خلال عمليات التنمية التي ستقوم بها على الدولة الفلسطينية الجديدة، وفي ذلك الشأن نصت الاتفاقية على ما يلي: "ترى الولايات المتحدة أنه على الرغم من أن تعويض اللاجئين مهم ومرغوب فيه فإن الأموال سيكون لها تأثير أكبر بكثير على الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لدولة فلسطين وعلى اللاجئين أنفسهم إذا ما تم استخدامها لتنفيذ الخطة الاقتصادية للرئيس الأمريكي "ترامب"، ستتلقى دولة فلسطين مساعدة كبيرة لتطوير جميع القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية الرئيسية"، كما نوّهت الخطّة لدور الأردن في "دعم اللاجئين الفلسطينيين" ووصفته بالمثير للإعجاب وبالتالي ستحصل على فوائد من خطته الاقتصادية، أمّا اللاجئون الفلسطينيون المقيمون بالفعل في دولة فلسطين والذين

سينتقلون إليها على حد سواء فسيكونون مستفيدين بشكل مباشر من حزمة المساعدات والاستثمار الواسعة النطاق هذه بحسب ما جاء في النص[28].

2.مسألة تعويض اللاجئين الفلسطينيين

أما بالنسبة لمسألة تعويض اللاجئين الفلسطينيين فإن الإدارة الأمريكية حاولت استحداث ما يسمى بـ "صندوق تعويضات ائتماني للاجئين الفلسطينيين" يسعى لجمع أموال لتقديم بعض التعويضات للاجئين الفلسطينيين، سيتم وضع هذه الصناديق في صندوق ائتماني (صندوق اللاجئ الفلسطيني) يديره اثنان من الأمَناء تعينهم دولة فلسطين والولايات المتحدة، وسيقوم الأمناء بإدارة صندوق اللاجئين الفلسطينيين وفقا للمبادئ التي ستؤسس من قبل الأمناء وتوافق عليها دولة فلسطين والولايات المتحدة، و سيعمل الأمناء بحُسن نية على اعتماد منهجية توزيع لتعويض اللاجئين بشكل عادل وفقا للأولويات التي حددها الأمناء وضمن المبلغ الإجمالي للأموال التي تم جمعها لصالح صندوق اللاجئين الفلسطينيين.

إنّ مبدأ التعويض الذي تدعيه الإدارة الأمريكية مجرد هدف تسعى للترويج له باستخدام اللاجئ الفلسطيني من أجل تحصيل موارد مالية على حسابه أي دون حتى تثبيت تلك المسألة بما يلزم بدفع التعويضات للاجئين الفلسطينيين، وهو ما يبدد العديد من الدعايات الترغيبية، التي جرى الترويج لها في خضم الحديث عن الصفقة، حول تعويض اللاجئين الذين يرفضون بالأساس مبدأ التعويض عن أرضهم وبلادهم[29].

لقد شكلت التوجهات الأمريكية لفرض خطتها على الطرف الفلسطيني بخصوص ملف اللاجئين فذهبت إلى شن حملة تحريض وتشويش على وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين باتهامها بالفساد وأنها تتسبب في تعميق المشكلة وليس حلها لذلك اتخذت قراراً بوقف المساهمات الأمريكية لميزانية الوكالة التي تبلغ 364 مليون دولار واشترطت العودة للمساهمة التي تبلغ نحو 30% بشرط التوقف عن تسجيل الجيل الجديد من أبناء

اللاجئين تمهيدا لوقف وكالة الغوث الذي يمثل رمزا لوجود اللاجئين في العالم، ونتيجة لهذا القرار اضطرت إلى تقليص أنشطتها في مجالات إنسانية عديدة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين مما ينذر بحدوث كوارث إنسانية خطيرة[30]، خاصةً إذا تمعنا في الجزء السادس عشر من بنود صفقة القرن الذي نص على أنّ الفلسطينيين كانوا وبشكل جماعي مُحتجزين بقسوة في حالة من الغموض لإبقاء النزاع حي وبالتالي يتحمل إخوانهم العرب المسؤولية الأخلاقية لعدم إدماجهم في بلادهم كما تم دمج اليهود في إسرائيل"، من خلال استقراء ما تضمنه هذا البند من خطة السلام نجد أنه يهدف إلى التخلي عن حق اللاجئين الفلسطينيين في التعويض مما يزيد الأمر سوءاً خاصةً بعد توقف الولايات المتحدة الأمريكية عن دعم الوكالة، ولم تكتف الصفقة بذلك فقط وإنما اشترطت أن تكون حركة ودخول اللاجئين من خارج غزة والضفة الغربية إلى دولة فلسطين من قِبل الفلسطينيين والإسرائيليين لا تتجاوز مُعدل قدرة استيعاب البنية التحتية واقتصاد دولة فلسطين، أو يزيد من المخاطر الأمنية للكيان الصهيوني بإسرائيل وهذا ما تضمنه الجزء السابع من صفقة القرن، على أنه بعد توقيع اتفاق السلام سيتم إلغاء كل من وضع اللاجئ الفلسطيني ووكالة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى[31].

بتحليل ما جاءت به صفقة القرن يتبن لنا أن الإدارة الأمريكية رفضت جميع مطالب الفلسطينيين القاضية بالعودة إلى وطنهم، واتخذت من التوطين والتعويض حلاً لمشاكل اللاجئين ورسمت خطة راحت في تنفيذها مستغلة دعم بعض الدول خاصة العربية منها التي انساقت وراء الهرولة إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب.

الخاتمة

صفقة القرن هي عبارة عن مخطط أمريكي – إسرائيلي هدفه القضاء على القضية الفلسطينية من جهة وخلق دولة جديدة للكيان الصهيوني وتحقيق له أرباح اقتصادية

وأطماع توسعية أي توسيع نفوذ إسرائيل وجلب الثروة الاقتصادية لأمريكا من جهة أخرى، للأسف عرفت هذه الخطة تطبيعا وموافقة من بعض الدول الأوروبية وحتى بعض الدول العربية متجاهلة الخطر الإسرائيلي عليها، ومهما حققت إسرائيل وأمريكا من حلفاء فإن مشروعها لن ينجح في تصفية القضية الفلسطينية وسيقف أصحاب الأرض وقفة رجل واحد لمواجهتهم وسيعملون على تحرير القدس المغتصب، ومن بين النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة ما يلي:

- تجاهل القضية الفلسطينية وتحويلها إلى قضية لاجئين يستوجب توطينهم في الدول العربية.

- رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم وتجريدهم من هذا الحق نهائيا.

- إن عملية تهجير الفلسطينيين وعدم السماح لهم بالعودة أدى إلى دخول مجموعات كبيرة من الصهاينة إلى الأراضي الفلسطينية.

- التوصيات

لا بد من التصدي لمشروع صفقة القرن وإفشالها لذلك نقترح الحلول التالية:

- توسيع ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى الشخصية على اللاجئ من خلال تعديل تعريفها للاجئ الفلسطيني ليشمل كل فلسطيني تنطبق عليه صفة لاجئ بموجب القانون الدولي وغير مسجل لدى "الأونروا".

- ضرورة الدعم الدولي لمنظمة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ماليا وذلك من أجل سد حاجياتها لكي تقوم بدورها في مجال مساعدة اللاجئين الفلسطينيين.

- ضرورة اتحاد الشعب الفلسطيني أفرادا ومؤسسات وتجنب كل ما يعكر صفو وحدتهم للتصدي لمخططات الكيان الصهيوني وحلفائه.

- ضرورة اقتداء الشعب الفلسطيني بخبرة الشعب الجزائري في مجال المقاومة والثورة لتحرير القدس الشريف، ما أُخذ بالقُوة لا يسترد إلا بالقُوة.

- إطلاق حملات إعلامية مكثفة وبلغات عدة وبشتى الوسائل حول معاناة اللاجئين الفلسطينيين والتزام المجتمع الدولي بالوقوف إلى جانب قضيتهم.

- التواصل الدائم على المستوى السياسي والدبلوماسي مع الدول المضيفة للاجئين للوقوف عل أوضاعهم الحقيقية.

- اعتماد تعريف اللاجئ الفلسطيني والمقترح الصادر عن المجلس التشريعي الفلسطيني.

- التمسك بالقرارات الدولية التي تخدم قضية اللاجئين وحق العودة مثل القرار 194 والقرار 242.

قائمة المراجع

المؤلفات

***الكتب باللغة العربية**

- عبد الفتاح الرشدان وجواد الحمد، **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2003.

- هادي خضراوي، **أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة**، دار الكتب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002.

- جلال الحسيني، وسليم دماري، وإيليا زريق، **اللاجئون الفلسطينيون**، دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، فلسطين، غزة، دون سنة طبع.

- غازي الصوراني، **معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات**، فلسطين، غزة، 15 آيار 2012.

- مركز بديل، **العودة إلى ديارهم (الحل العادل والدائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين)**، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، فلسطين، بيت لحم، آيار، 2001.

- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، **مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين**، برنامج التعليم الذاتي، رقم 01، مطبعة المكتبة الأنجلو مصرية، بدون سنة طبع.

- خالد عوض، **اللاجئون السياسيون (شهادات وآراء)**، وكالة الصحافة العربية، مصر، القاهرة، 2008.

- فهد سليمان، معتصم حمادة وآخرون، **"صفقة القرن"** في الميدان....ط1، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، نوفمبر 2020.

- نجوى مصطفى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت. متوفر على الموقع الالكتروني: https://books.google.dz/books?id=

-المقالات

-العيد صفاي، رمضان قتفود، **القضية الفلسطينية وتداعيات الوضع الراهن "صفقة القرن أنموذجا"** ، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 02، 2021، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر.

- جابر سليمان، **ماهية الإطار القانوني والسياسي الضامن لحقوق اللاجئين الفلسطينيين**، مجلة حق العودة، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، فلسطين، العدد 69، السنة الخامسة عشر، 2017.

-هيفا سليمان الإمام، **صفقة العصر أهدافها وسبل مواجهتها** ، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 07، 2020،

-وليد محمود عبد الناصر، **قضايا اللاجئين ومستقبل الترتيبات الإقليمية في الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، الأهرام للطباعة والنشر، القاهرة، السنة الثلاثون، العدد 115، يناير 1994.

-مأمون عامر خميس، **خطة القرن وتشكل الرؤية الصهيونية للصراع العربي الإسرائيلي**، مجلة أواصر، العدد الثامن 2020.

-محمد علي الخالدي، **حق العودة للشعب الفلسطيني**، ترجمة: أشرف عبد الفتاح، نشرة الهجرة القسرية، جامعة أكسفورد، العدد 07، يوليو، 2000.

-يحي محمد عبد الله إسماعيل، **دولة يهودية لا دولة فلسطينية**، مجلة أواصر، العدد الثامن 2020.

-التقارير

-محمود جرابعة، تقرير حول: **صفقة القرن: سلام بلا فلسطينيين وبشروط إسرائيلية**، مركز الجزيرة للدراسات، 22 ماي 2019. متوفر على الموقع الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/sites

-المواقع الالكترونية

- الوليد يحي، **صفقة القرن واللاجئون الفلسطينيين لا عودة لا توطين وتعويضات في الهواء**، 2020/01/31، متوفر على الموقع الالكتروني: https://refugeesps.net (17/04/2022 على الساعة .(10 :00

- المراجع باللغة الأجنبية

-NikLaus Steiner, Mark Gibeny Gil Loescher, **Problems of Protection,** the UNHCR, Refugees, and himan Rights,2013.

-Academie de droit International, **The Palestine Yearbook of International Law**, 1999-2000.

الهوامش:

[1] الأونروا هي "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى". تأسست نتيجة النزاع العربي الإسرائيلي عام 1948 لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين وإيجاد فرص العمل لهم.، بدأت الوكالة فعليا بعملياتها في مايو/أيار 1950، يتم تجديد مهامها بشكل دوري وكان آخره في

يونيو/حزيران عام 2017، تقدم الأونروا المساعدة والرعاية لحوالي خمسة ملايين لاجئ فلسطيني منتشرين في الأردن ولبنان وسورية والأراضي الفلسطينية المحتلة وقطاع غزة، تحصل الوكالة على الدعم المادي عبر التبرعات الطوعية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

[2] اللجوء وفقا لمعهد القانون الدولي العام يعني الحماية التي تمنحها إحدى الدول على أراضيها أو في أي مكان آخر خاضع لسلطتها لأحد الأفراد طالبي هذه الحماية. ينظر: نجوى مصطفى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية** - الاسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص 34. متوفر على الموقع الالكتروني: https://books.google.dz/books?id=

[3] عبد الفتاح الرشدان وجواد الحمد، **مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2003، ص265.

[4] هادي خضراوي، **أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة**، دار الكتب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002، ص99.

[5] هي مجزرة نفذت في مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين في 16 سبتمبر 1982 واستمرت لمدة ثلاثة أيام على يد المجموعات اللبنانية المتمثلة بحزب الكتائب اللبناني وجيش لبنان الجنوبي والجيش الإسرائيلي عدد القتلى في المذبحة لا يعرف بوضوح وتتراوح التقديرات بين 750 و 3500 قتيل من الرجال والأطفال والنساء والشيوخ المدنيين. لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الموقع الالكتروني: https://ar.wikipedia.org/wiki/

[6] جلال الحسيني، وسليم دماري، وإيليا زريق، **اللاجئون الفلسطينيون**، دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، فلسطين، غزة، دون سنة طبع، ص 03.

[7] اتفاقية" كامب ديفيد" وقعها الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن في 17 سبتمبر 1978 إثر 12 يوما من المفاوضات السرية في كامب ديفيد، تم التوقيع على الاتفاقيتين الإطارية في البيت الأبيض وشهدهما الرئيس جيمي كارتر وثاني هذه الأطر *إطار لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل* (أدى مباشرة إلى معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل 1979 بسبب الاتفاق تلقى السادات وبيغن جائزة نوبل للسلام لعام 1978 بالتقاسم. الإطار الأول) *إطار للسلام في الشرق الأوسط*.(https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%AA%D9%

[8] غازي الصوراني، **معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات**، فلسطين، غزة، 15 آيار 2012، ص29.

[9] مركز بديل، **العودة إلى ديارهم (الحل العادل والدائم لقضية اللاجئين الفلسطينيين)**، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، فلسطين، بيت لحم، آيار، 2001، ص 13.

[10] وليد محمود عبد الناصر، **قضايا اللاجئين ومستقبل الترتيبات الإقليمية في الشرق الأوسط**، مجلة السياسة الدولية، الأهرام للطباعة والنشر، القاهرة، السنة الثلاثون، العدد 115، يناير 1994، ص109.

[11] محمد علي الخالدي، **حق العودة للشعب الفلسطيني**، ترجمة: أشرف عبد الفتاح، نشرة الهجرة القسرية، جامعة أكسفورد، العدد 07، يوليو، 2000، ص25.

[12] القانون الدولي العام هو مجموعة مِن القواعد القانونية التي تنظم العلاقة بين الدُول أو بين الدولة والأشخاص باعتبارها شخصية ذات سيادة وينقسم القانون الدولي العام إلى قانون عام داخلي وقانون عام خارجي.

[13] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"UNHCR" هي إحدى منظمات الأمم المتحدة أنشأت بهدف حماية ودعم اللاجئين بطلب من حكومة ما أو من الأمم المتحدة نفسها وتساهم اللاجئين في إتمام عودتهم الاختيارية إلى أوطانهم أو الاندماج في المجتمعات المستقبِلة أو أعادة التوطين لبلد ثالثة.

[14] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين، برنامج التعليم الذاتي، رقم 01، مطبعة المكتبة الإنجلو مصرية، بدون سنة طبع، ص207.

[15] NikLaus Steiner, Mark Gibeny Gil Loescher, **Problems of Protection**, the UNHCR, Refugees, and himan Rights,2013, p 155.

[16] . Academie de droit International, **The Palestine Yearbook of International Law**, 1999-2000 p 68.

[17] . خالد عوض، **اللاجئون السياسيون (شهادات وآراء)**، وكالة الصحافة العربية، مصر، القاهرة، 2008، ص118.

[18] . جابر سليمان، **ماهية الإطار القانوني والسياسي الضامن لحقوق اللاجئين الفلسطينيين**، مجلة حق العودة، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، فلسطين، العدد 69، السنة الخامسة عشر 2017، ص 118.

[19]. هيفا سليمان الإمام، **صفقة العصر أهدافها وسبل مواجهتها** ، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 07، 2020، ص03.

[20]. يحي محمد عبد الله إسماعيل، **دولة يهودية لا دولة فلسطينية**، مجلة أواصر، العدد الثامن 2020، ص 22.

[21]. العيد صفاي، رمضان قتفود، **القضية الفلسطينية وتداعيات الوضع الراهن "صفقة القرن أنموذجا"** مجلة الدراسات القانونية، المجلد 07، العدد 02، 2021، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، ص433.

[22]. هيفا سليمان الإمام، المرجع السابق، ص 03.

[23]. لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الموقع الالكتروني: www.ar.m.wicipedia.org(2021/12/25 على الساعة 10:00 صباحا).

[24]. اتفاقية أو معاهدة أوسلو المعروفة رسمياً باسم إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي هو اتفاق سلام وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في 13 سبتمبر 1993 بحضور الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" بحيث تم التوقيع عليها في 1993/09/13.

[25]. هيفا سليمان الإمام، المرجع السابق، ص 05.

[26]. لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الموقع الالكتروني: www.ar.m.wicipedia.org(2021/12/25 على الساعة 10:00 صباحا).

[27]. حنا عيسى، **ما هو الوضع القانوني السياسي للاجئين الفلسطينيين في الوقت الراهن؟**، 2020/06/19، مقال متوفر على الموقع الالكتروني: https://wafa.ps/Pages/Details/3701

[28]. مأمون عامر خميس، **خطة القرن وتشكل الرؤية الصهيونية للصراع العربي الإسرائيلي**، مجلة أواصر، العدد الثامن 2020، ص 90.

[29]. محمود جرابعة، تقرير حول: **صفقة القرن: سلام بلا فلسطينيين وبشروط إسرائيلية**، مركز الجزيرة للدراسات، 22 ماي 2019، ص 04. متوفر على الموقع الالكتروني: https://studies.aljazeera.net/sit (تاريخ الاطلاع: 2022/04/17 على الساعة 10:00)

[30]. الوليد يحي، **صفقة القرن واللاجئون الفلسطينيين لا عودة لا توطين وتعويضات في الهواء**، 2020/01/31، متوفر على الموقع الالكتروني: https://refugeesps.net/post/

[31]. فهد سليمان، معتصم حمادة وآخرون، "**صفقة القرن" في الميدان**....ط1، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، نوفمبر 2020، ص85.